جامعة المنصورة

كلية الآداب

ظاهـــرة التقارض

« أبعـاد صرفيـة ، وملامح دلالية »

دكتـور

طاهـر عبد الحـى محمـد شبانـة

مـدرس نحو وصرف وعروض

كلية الآداب - جامعة كفر الشيخ

مجلـــة كليـــة الآداب . جامعـــة المنصـــورة

العـدد الأربعون - المجلد الأول - يناير ٢٠٠٧

ظاهـرة التقـارض . «أبعـاد صـرفية ، وملامـح دلاليـة» .

د / طاهر عبد الحى محمد شبانه

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آلة وصحبه أجمعين . وبعد :

فلم يكن لفظ (التقارض) متداولا بين علماء العربية كغيره مما اصطلحوا عليه ، ولا موضوعًا من مباحث النحو واللغة حتى عقد له ابن هشام بابه المعروف في مغنى اللبيب.

وقد حاولت قبل الشروع في هذا البحث رصد كل ما يتصل بفكرته ، فكان مما وقفت عليه كُتيِّب بعنوان : (التقارض بين اللفظين في النحو العربي) للدكتور عبد الله الزنكلوني لم يزد فيه صاحبه على ما سُبق إليه إلا ما وقع له من التعاقب في الحروف ، وهو ما أشار إليه ابن هشام أيضًا في الموضع آنف الذكر .

وعلى أهمية ما جمعه – على أية حال – من مسائل التقارض لم يُعن هو ، ولا غيره من الباحثين أو النحويين بالجوانب الدلالية لهذه الظاهرة باستثناء ما يُلتقط عرضا من بين السطور في كلام بعضهم كابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في الخصائص ، وابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) في شرح المفصل ، والرضي (ت ٦٨٦ هـ) في شرح الكافية ، أو بعض كلام المفسرين النحاة كالزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في الكشاف ، وأبي حيان (ت ٧٤٥ هـ) في البحر المحيط ، وابن عطية (ت ٧٧٧ هـ) في المحرر الوجيز .

فلما تبين لي أن دراسة التقارض لم تعرف طريقها إلى المجال الصرفي ، ولم تلقَ العناية في الجانب الدلالي عقدت العزم على استدعائها إليهما في قراءة غير مسبوقة – على حد علمي – للأبنية وما تنطوي عليه من دلالات تحت عنوان : ظاهرة التقارض (أبعاد صرفية ، وملامح دلالية) .

واقتضت أن تقع في مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة ، وتنهض على دعائم ثلاث :

إحداها : التنويه بمفهوم التقارض ، والإشارة إلى أمثلته لدى من سبقني إليه ، وهو ما تضمنه المبحث الأول .

والثانية : جمع ما رأيته مناسبًا لموضوع المبحث من مسائل التصريف في موضوعين : الأول – وهو المبحث الثاني – جعلته لما وقع فيه التقارض بين الأبنية والصيغ . والآخر – وهو المبحث الثالث – لما وقع فيه من الأحكام التي تتعلق بها .

والثالثة : المعالجة الدلالية لمسائل من التقارض في موضعين أيضا : الأول – وهو المبحث الرابع – جعلته لما تيسر لي منه في النحو ، والآخر – وهو المبحث الخامس – لمثله في الصرف .

وتقيدت في ذلك بالقواعد والأصول المتبعة في البحث والتوثيق غير أني أنبه على أمرين :

١- كتابة تاريخ الوفاة أمام اسم صاحبه إذا كان من علماء النحو واللغة لأول مرة ، ولو كان مشهورا ، فإن تكرر ذكرته مجردًا عنه ، ولم أتمسك بذلك مع غيرهم من الأعلام.

٢- الإحالة في الحاشية إلى المصادر العلمية مرتبة ترتيبًا زمنيًا إلا إذا كانت العبارة مقتبسة بنصها ؛ فأعمد إلى مصدرها مباشرةً ، ثم أذكر غيره إن وجد .

هذا ؛ وقد صدرت بحثي بتلك السطور مقدِما له بها ، وختمته بأُخَر مثلها موجزًا فيها ما أسفر عنه .

وأخيرا : لقد بذلت ما في وسعي ، فإن أحسنت أحمد الله وأشكره ، وإن أسأت أتوب إليه وأستغفره . فهو حسبي ونعم الوكيل .

المبحث الأول

تقارض اللفظين (مفهومه وموضوعه)

من المقرر لدى علماء اللغة والنحو أن من الألفاظ ما يقع بعضها مكان بعض ؛ ومن ثم يُعطي اللفظ حكم غيره .

قال ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) [١] : " من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام " .

والتقارض لغة : بوزن (التفاعل) مصدر تقارض يتقارض ، من القرض ، وهو القطع .

جاء في اللسان [٢] : " أصل القرض في اللغة القطع ... " .

واستقرضت من فلان ؛ أي طلبت منه القرض فأقرضني . وأقرضت منه ؛ أي أخذت منه القرض . وقرضته قرضًا ، وقارضته ، أي جازيته " .

---

(١) المغنى ٢ / ٢٠١ .

(٢) قرض ٥ / ٣٥٨٩ .

و (تفاعل) من معانيه التشريك بين اثنين فأكثر " فيكون كل واحد منهما فاعلاً في اللفظ مفعولاً في المعنى " [١] .

قال ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) [٢] : ويقال : إن فلانًا وفلانًا يتقارضان الثناء ، إذا أثنى كل واحد منهما على صاحبه .

وكأن كل واحد منهما أقرض صاحبه ثناء كقرض المال .

وليس للتقارض في اصطلاح النحويين حد يعرف به مباشرةً على غرار ما يفعلون غالبًا ، غير أن مفهومه على كل حال مأخوذ من مدلول الكلمة في اللغة.

وأول ما يطالع الباحث في هذا الصدد قول الزمخشري[٣] " واعلم أن (إلا) و (غيرًا) يتقارضان ما لكل

---

(١) شذا العرف ٢٨ .

(٢) مادة (قرض) مقاييس اللغة ٥ / ٧١ ، ٧٢ ، وينظر : أساس البلاغة ٥٠٢ ، واللسان ٥ / ٣٥٨٩ ، والقاموس ٢ / ٣٥٤ .

(٣) ينظر المفصل ٧٠، وشرحه لابن يعيش ، ٨٨/٢ ، والإقليد ٢ / ٥٨٢.

واحد منهما " الذي شرحه ابن يعيش بقوله [١] : " يعني أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكما هو أخص به " .

ومثل ذلك قول الجندي (ت ٧٠٠ هـ) [٢] : أي استعاروا (غيرًا) لمعنى الاستثناء .. واستعاروا (إلا) لمعنى الوصفية .. " .

ثم قول ابن هشام [٣] : " وقد يتقارض الألى واللائى " الذي شرحه الشيخ خالد (ت ٩٠٥ هـ) بقوله [٤] : " فيقع كل منهما مكان الآخر " .

وأحسن ما قيل في هذا أن التقارض " من القرض ؛ أي : السلف في الأحكام " وهو قول الشيخ الأمير (ت١١٥٤هـ) [٥] .

---

(١) شرح المفصل ٢ / ٨٨ .

(٢) الإقليد ٢ / ٥٨٢ .

(٣) أوضح المسالك ١ / ١٤٤ .

(٤) التصريح ١ / ١٣٣ .

(٥) حاشيته على المغني ٢ / ٢٠١ .

ولم يرد لفظ التقارض في النحو بهذا المفهوم – فيما اعلم – عند أحد قبل الزمخشري في عبارته سالفة الذكر ، والتي شرحها ابن يعيش ، والجندي على نحو ما تقدم .

ولكن لابن هشام ، وهو المتأخر عنه بنحو قرنين فضل السبق في عدِّ التقارض من مباحث النحو ؛ إذ جمع مسائله في موضع واحد من كتابه مغنى اللبيب ، وإن حصرها في عشرة أمثلة [١] :

أحدها : إعطاء (غير) حكم (إلا) في الاستثناء بها .

الثاني : إعطاء (أنْ) المصدرية حكم (ما) المصدرية في الإهمال .

الثالث : إعطاء (إنْ) الشرطية حكم (لو) في الإهمال .

الرابع : إعطاء (إذا) حكم (متى) في الجزم بها .

الخامس : إعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النصب .

السادس : إعطاء (ما) النافية حكم (ليس) في الإعمال .

السابع : إعطاء (عسى) حكم (لعل) في العمل .

الثامن : إعطاء الفاعل إعراب المفعول ، وعكسه .

التاسع : إعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب، وإعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر .

---

(١) ينظر تفصيل ذلك في المغني ٢ / ٢٠١ – ٢٠٢ .

يريد التقارض بين الصفة المشبهة ، واسم الفاعل في النصب والجر .

العاشر : إعطاء (أفعل) في التعجب حكم (أفعل) التفضيل في جواز التصغير ، وإعطاء (أفعل) التفضيل حكم (أفعل) في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر.

يريد التقارض بينهما في التصغير ، ورفع الظاهر .

ولا شك أن مسائل التقارض لا تنحصر فيما جمعه ابن هشام ، ولا فيما زاده عليه صاحب الكتيب المشار إليه في المقدمة ، بل يضاف إليها ما يدور في بابي حروف الجر، وعطف النسق ويعبر عنه النحاة بوقوع حرف مكان آخر أو في موضعه ، أو أنه ورد بمعناه أو بمرادفته ، وأحيانًا بالتعاقب ، وربما سموه تحولاً [١] .

---

(١) استعمل الخليل لفظ (التحول) و (الموضع) في كتابه الجمل ؛ ينظر مثلاً ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ومما استعمله ابن هشام (مرادفته) في مغني اللبيب ينظر مثلاً ١ / ١٤٦ ، أما عدا ذلك من الألفاظ فمتداولة ، ينظر مثلاً : حروف المعاني للزجاجي ، والأزهية في علم الحروف للهروي ، ومعاني الحروف المنسوب للرماني ، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ، وحروف الجر ، وعطف النسق في بابيهما من كتب النحو .

وقد نبه ابن هشام نفسه إلى ذلك في ختام حديثه عن التقارض بقوله [١] : " ولو ذكرت أحرف الجر ، ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة " .

ومنه مجيء (في) بمعنى (من) كما في قوله تعالى : ﴿ وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا ﴾ [٢] أي منها [٣] ، وقول امرئ القيس [٤] :

وهل يعمن من كان أحدثُ عهده

ثلاثين شهرًا في ثلاثة أحوال

أي : من ثلاثة أحوال [٥] .

---

(١) المغني ٢ / ٢٠٢ – ٢٠٣ ولعله لم ينبه في مقولته إلى وقوع التقارض في حروف العطف لقلته فيها عنه في حروف الجر .

(٢) النساء ٥ .

(٣) ينظر البحر المحيط ٣ / ١٨٠ .

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ١٣٥، والخصائص ٣١٥/٢، والمغني ١٤٦/١ ، والخزانة ٦٢/١ .

(٥) قاله المرادي ، ينظر الجني الداني ٢٥٢ ، ووجهه ابن جني على حذف المضاف كأنه قال : في عقب ثلاثة أحوال ، أي بعدهن . ينظر الخصائص ٢ / ٣١٥ .

ومجيء (من) بمعنى (في) عند الكوفيين [١]، كما في قوله تعالى : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ [٢] أي: في يوم الجمعة [٣] .

وقد ذكر الفراء (ت ٢٠٧ هـ) أنهما يتعاقبان كما في قول العرب : (لاستخرجن العلم فيكم) ، أي : منكم[٤].

ومذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض ، وما أوهم ذلك حملوه على تضمين العامل معنى عامل آخر يتعدى بذلك الحرف لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف . وهي مسألة خلافية نالت حظها من البحث والنظر [٥] .

ومنه التعاقب بين (أو) و (الواو) قال الخليل (ت١٧٥هـ) [٦] " مثل قول الله جل وعز ﴿ وَلَا تُطِعْ

---

(١) ينظر التصريح ٢ / ١٠ ، وشرح الأشموني .

(٢) الجمعة ٩ .

(٣) ينظر البحر المحيط ٨ / ٢٦٧ .

(٤) ينظر السابق ٧ / ٦٩ .

(٥) ينظر مثلاً : الخصائص ٢ / ٣٠٨ – ٣١٧، والمغني ١٨٠/٢ ، وحاشية الصبان ٢١٠/٢

(٦) الجمل ٢٨٩ .

مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [١] معناه : لا تطع منهم آثما ولا كفورا .

وقال المرادي (ت ٧٤٩هـ) [٢] : " وأجاز بعضهم أن تكون الواو في قولهم : الكلمة اسم ، وفعل ، وحرف بمعنى (أو) ..... " .

وبه صرح ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) عند الكلام على (أو) بقوله [٣] : " وتعاقب الواوَ في الإباحة كثيراً ..... " .

ومن ثم فالتعاقب ، والتقارض كلاهما بمعنى التخالف بين الألفاظ ، والسلف في الأحكام ، بيد أن الأول – على كثرة استعماله – لم يكن يطلق إلا على ما وقع من ذلك في حروف الجر ، ثم حروف النسق . والآخر – على قلة استعماله – كان أعم منه ، وأدخل في أبواب النحو .

---

(١) الإنسان ٢٤ .

(٢) الجني الداني ١٦٦ .

(٣) التسهيل ١٧٦ ، وينظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٢٢ – ١٢٢٥ يريد نحو : جالس الحسن ، أو ابن سيرين .

وجدير بالذكر أن التقارض بخـــلاف الاقتـــراض ، فالأخير يقع فيه القرض من طرف واحد ، وأكثر ما يكون بسبب تأثر لغة بأخرى [١] .

---

(١) ينظر تفصيله وأحكامه : من أسرار اللغة ٩٧ – ١٠٩ .

المبحث الثاني
التقارض بين الأبنية

هذا المبحث والذي بعده محاولة لاستدعاء التقارض إلى المجال الصرفي اعتقادًا أن له في أبنية التصريف ووحدات اللغة أبعادًا يجب الاهتمام بها .

وفيما يعرف بتداخل الصيغ ، أو نيابة بعضها عن بعض تصور لعملية التقارض بينها ، وانتقال لفكرته إليها . وهذه نماذج للبيان :

بين أبنية الفعل الثلاثي :

قد تخرج أبنية بعض الأفعال على أبوابها الصرفية المعروفة ؛ وحينئذ توجه غالبًا على ما يعرف بتداخل اللغات أو تركبها [1] ، ولا مانع عندي من حمل ذلك على التقارض .

---

(١) ينظر : المقتضب ٢ / ١١١ ، والخصائص ٣٧٥/١ – ٣٨٦ ، وشرح التصريف للثمانيني ٤٣١ – ٤٣٤ ، وشرح الملوكي ٤١ ، وشرح الشافية ١١٧/١ – ١٢٦ ، وشرح التصريف العزي ٣٢ ، والمزهر ٢٦/١ ، والاقتراح ١٣٧ – ١٤٣ .

وأكثر ما يقع منه في بابي (فعَل يفعَل) بفتح العين فيهما ، و (فعِل يفعَل) بالكسر في الماضي والفتح في المضارع .

فجاء على الأول أفعال لا حلقية العين ولا اللام مع أنه شرط فيه نحو (أبي يأبى ، وبقى يبقى ، وجبى يجبى ، وشجا يشجي ، وقلى يقلى ، وغشى يغشى ، وسلا يسلى ، وهلك يهلَك ، وركَن يركَن ، وقنط يقنط) .

وخرج على الباب الثاني نحو (حسِب يحسِب ، ونعِم ينعِم) و (فضِل يفضُل ، وحضِر يحضُر) [١] .

والقياس فيهن جميعًا فتح العين في المضارع ؛ قال الكسائي (ت ١٨٩ هـ) [٢] : " أخذوا (يحسِب) بكسر السين في المستقبل عن قوم من العرب يقولون : (حسَب يحسِب) فكأن (حسِب) من لغتهم في أنفسهم و (يحسِب) لغة لغيرهم سمعوها منهم ، فتكلموا بها ، ولم يقع أصل البناء على فعِل يفعل " .

---

(١) ينظر المصادر السابقة .

(٢) الأضداد ١٢ ، وينظر المزهر ١ / ٢٦٥ .

وهذا الذي ذكره الكسائي هو التداخل الذي حملوا عليه هذه الأفعال ، ومعناه عموما التلفيق بين لغتين من لغات العرب ينشأ عنه لغة أخرى أو أكثر .

وذلك كأن تستعمل إحدى القبائل أحد الأفعال بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو (قَنَط يقنِط) وتستعمله قبيلة أخرى بالكسر في الماضي والفتح في المضارع ، فتقول : (قنِط يقنَط) ثم يتلاقى أصحاب اللغتين، فينقل كل واحد الماضي ، أو المضارع الذي يستعمله صاحبه إلى لغته ، فيتركب من الجمع بين اللغتين لغتان أخريان [١] هما (قنَط يقْنَط) و (قنِط يقنِط) ، وربما يقتصر في النقل ، أو الاستعمال على واحدة .

وأتساءل : أليس في أخذهم الماضي أو المضارع من بابه ، وضمه إلى مضارعه أو ماضيه في باب آخر تصور للاستعارة ، أو التعاقب بين بنيتي الفعل ؛ ومن ثم يمكن عده ضربًا من التقارض ، وإن سماه الصرفيون تداخلاً ، أو تركُبا، أو جمعًا بين اللغات ؟!

---

(١) ينظر المزهر ١ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

بين بناءي الفاعل والمفعول :

نقل الرضى في شرح الكافية [١] القول بأن صيغة (فاعل) قد تأتي بمعنى (مفعول) كما في قوله تعالى :﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [٢] أي : مرضية [٣] .

وأن صيغة (مفعول) قد تأتي بمعنى (فاعل) كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا ﴾ [٤] أي : آتيا [٥] .

وهو قول يتناقله المفسرون ولاسيما اللغويون منهم كالزجاج (ت ٣١١هـ) والزمخشري (ت ٥٣٨هـ) وابن جزى (ت ٧٤١ هـ) .

ومن قبيل الأول قوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾ [٦] أي : المحفورة [٧] .

---

(١) ينظر ق٢ / ١ / ٧٢٣ – ٧٢٤ .

(٢) القارعة ٧ .

(٣) ذكره الزجاج في معاني القرآن ٥ / ٣٥٥ .

(٤) مريم ٦١ .

(٥) ذكره الزمخشري في الكشاف ٢ / ٤١٥ .

(٦) النازعات ١٠ .

(٧) ينظر : تفسير الكشاف ١٨١/٤ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ٨٢٣.

وقولـه تعـالى : ﴿ خُلِـقَ مِـنْ مَـاءٍ دَافِـقٍ ﴾ [١] أي : مدفوق[٢] .

ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴾ [٣] ، أي : ساترا [٤] .

وهـذا كلـه يعنـي النيابـة بـين وزنـي (فاعـل) و (مفعـول) فـي المعنـى ، وعليـه يـصح حملـه – عنـدي – علـى التقـارض، وإن وجـه سـيبويه الأول – وهـو كثيـر – علـى النـسب ، أي كأنـه قيـل : ذات حفـر ، وذو دفـق أو اندفاق ، وكذلك غيره[٥] .

كما جاز في الثاني البقاء على بابه ، ومعناه : جعلنا حجابًا مستورًا عن أعين الخلق ، وهكذا [٦] .

---

(١) الطارق ٦ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للزجاج ٣١١/٥ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ٨٣٩ .

(٣) الإسراء ٤٥ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ٢٤٢/٣ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ٣٧٦ .

(٥) ينظر الكتاب ٣٨٢/٣.

(٦) ينظر ما سبق من مصادر التفسير .

بين بناءي الفاعل والصفة المشبهة :

ينص الصرفيون على أن لاسم الفاعل غير المقيس أوزانًا هي في الأصل مستعارة – عندي – من أبنية الصفة المشبهة به .

كما ينصون على أن الأخيرة ترد قليلاً على وزن (فاعل) وهو في الأصل له باتفاق .

ولو لم يُعَوَّل في هذا الصدد إلا على ما نقله السيوطي في الهمع [1] لكفى ، وإن لم يصرح بلفظ التقارض ولا بما فيه معناه كالتعاقب ، أو نحوه .

ومن الأول عمومًا مجيء اسم الفاعل على (فعيل) كعفيف ، وخفيف ، وعلى (فيْعل) كسيد ، وميت ، وعلى (فَعال) كجواد ، وعلى (فعلان) كنعسان ، وعلى (فعَل) كحسن .

ومن الثاني ، وهو مجيء الصفة المشبهة على (فاعل) قولهم : ضامر الكشح ، وساهم الوجه، وخامل الذكر ، وحائل اللون ، وطاهر القلب ، وماجد أبوه .

---

(١) ٢ / ١٦٩ .

ومن هذا الباب – فيما أعتقد – التداخل بين أوزان الصفة نفسها ، فيأتي مثلاً ما قياسه (فعِل) وحسب – لأنه من العيوب الباطنة – عليه وعلى (أفعل) كـ (وجِر) وأوجر) [١] و (حمِق ، وأحمق) .

ويأتي ما قياسه (أفعل) وحسب – لأنه من العيوب الظاهرة – عليه وعلى (فعِل) كـ (أجدبَ ، وجدِب) ، و (أكدرَ، وكدِر) [٢] .

ومع القول بأنه من تداخل الأبنية ليس ما يمنع أن يكون أيضا من التقارض بينها .

بين أبنية القلة والكثرة :

الأصل أن يستعمل ما وضع من أبنية القلة لبيان ما وضع من الأعداد للشيء القليل ، وهي العشرة فما دونها إلى الثلاثة .

وأن يستعمل ما وضع من أبنية الكثرة لبيان ما وضع من الأعداد للشيء الكثير ، وهو ما فوق العشرة [٣] .

---

(١) الوَجْر : الخوف . اللسان (وجر) ٤٧٧١/٦ .
(٢) ينظر شرح الشافية ١٤٥/١ .
(٣) ينظر شرح المفصل ٢٥/٦ .

فإذا لم يسمع من الجمع إلا ما يجرى على بناء قلة كـ (أرْجل ، وأعناق) أو أبنية الكثرة كـ (رجال ، وقلوب) فهو "مشترك بين القلة والكثرة ، وقد يستعار أحدهما للآخر " قاله الرضى [١] .

وقد يُكسَّر الاسم على بناءين – أو أكثر – أحدهما من القلة ، والثاني من الكثرة ، ومع ذلك يستغني بأيهما عن الآخر .

وتقيد في الكتاب بالشعر مؤولاً بالجنس ، قال سيبويه (ت ١٨٨ هـ) [٢] : " وسألت الخليل عن (ثلاثةُ كلاب) فقال : يجوز في الشعر ، شبهوه بـ (ثلاثةُ قرود) ونحوها ، ويكون (ثلاثةُ كلاب) على غير وجه (ثلاثةُ أكلب) ولكن على قوله : (ثلاثةٌ من الكلاب) .. " .

ولكن هذا التقارض الذي يعبر عنه تارة بلفظ الاستعارة ، وأخرى بالاستغناء " جائز في الكلام والشعر "[٣] أي : في النثر ، والنظم .

---

(١) شرح الكافية ق٢ / ١ / ٧٠٠ .

(٢) الكتاب ٣ / ٦٢٤ .

(٣) الانتصار لسيبويه ٢٤٤ .

فاستغنى مثلاً بـ (أقلام عن (قلام) [١] و (قلوم) [٢] في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾[٣].

واستغنى بـ (قروء) عن (أقرؤ) و (أقراء) [٤] في قوله تعالى:﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ﴾[٥].

بين الألف المبدلة وألف التأنيث :

من التقارض في البنية ما يقع للشبه الصوري [٦] في النسب إلى بعض المختوم بالألف المقصورة .

فالأصل أن تقلب الألف واوًا إذا كانت مبدلة عن أصل [٧] ، فيقال في نحو ملهى ، ومرمى : (ملهويّ ، ومرمويّ) .

---

(١) ينظر مادة (قلم) اللسان ٣٧٢٩/٥ ، والقاموس ١٦٨/٤ .
(٢) ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٢٥/٦ .
(٣) لقمان ٢٧ .
(٤) ينظر اللسان (قرأ) ٣٥٦٤/٥ .
(٥) البقرة ٢٢٨ .
(٦) عللته بالشبه الصوري نقلاً عن بحث بعنوان (من ملامح الحمل الصوري في التفسير النحوي) للدكتور عبد الله سالم منشور بمجلة_بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها) ٢ / ١٢٣ .
(٧) ينظر شرح الشافية ٣٩/٢ .

وأن تحذف إذا كانت مجلوبة للتأنيث ، فيقال في نحو سكري ، وحبلى : (سكريَ ، وحبليَ) لأنها زائدة مثل التاء وفي معناها [١] .

لكنهم قالوا أيضًا : (ملهىَ ، ومرمىَ) بالحذف تشبيهًا للمنقلبة عن أصل بالزائدة للتأنيث .

وقالوا : (سكرىَ ، وحبلىَ) فشبهوا الزائدة للتأنيث بالمنقلبة عن أصل [٢] .

---

(١) ينظر شرح المفصل ٥ / ١٥٠ .

(٢) ينظر الموضعين السابقين من شرحي المفصل والشافية .

المبحث الثالث

التقارض في الخصائص والأحكام

هـذا المبحـث امتـداد لـسابقه غيـر أن فكـرة التقـارض هنـا ملحوظـة فـي تنـاوب الخـصائص والأحكـام التـي تتمـايز بهـا الوحـدات اللغويـة . وفيمـا يلـي نمـاذج منها :

توكيد الاسم ، وتصغير الفعل :

لا أقـصد بـذلك أن كـلاً منهمـا ينـوب عـن الآخـر ، فيـصير الاسـم فعـلاً والفعـل اسمًا ، وإن كـان مـن الأسـماء مـا ينـوب عـن الأفعـال فـي العمـل اتفاقـًا كاسـم الفعـل ، والمـصدر ، واسـمي الفاعـل والمفعـول ؛ وهـو مـا يعـد عنـدي مـن قبيـل الاقتـراض لا التقـارض لحـصول الاستعارة من طرف واحد .

وإنمـا أريـد التقـارض بينهمـا فـي جانـب معـين ، وهـو أن يأخـذ الاسـم شيئـًا ممـا يخـتص بـه الفعـل ، ويأخـذ الفعل شيئـًا مما يختص به الاسم .

فمن الأول اتصال اسم الفاعل بنون التوكيد مع أنها من علامات الأفعال كقول الراجز [١] :

*** أقائلنّ أحضروا الشهودا ***

وقول رؤبة [٢] :

*** أشاهرنّ بعدنا السيوفا ***

ومن الثاني تصغير فعل التعجب مع أن ذلك من خصائص الأسماء كقول الشاعر [٣] :

---

(١) ينسب إلى رؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٣، والخصائص ١٣٧/١ ، وشرح الكافية ق٢ / ٢ / ١٤٤٤ ، والجنى الداني ١٤١ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٤ ، والخزانة ٤ / ٥٧٤ .

(٢) بيت من مشطور الرجز ، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٩ ، وجمهرة اللغة ٢ / ٢٩١ ، وشرح الكافية ق٢ / ٢ / ١٤٤٥ ، والجنى الداني ١٤٢ ، وشرح الأشموني ١ / ٤١ ، والخزانة ٥٧٧/٤ .

(٣) البيت من البسيط ، وينسب إلى كاهل الثقفي ، وإلى غيره . شدن الغزال : قوي وطلع قرناه ، واستغنى عن أمه . والضال : شجر النبق ، واحده الضالة . والسمر : جمع سمرة : شجر الطلح. ينظر : الإنصاف ١٢٧/١ ، وشرح المفصل ٦١/١، ١٣٤/٣ ، ١٣٥/٥ ، ١٤٣/٧ ، وشرح الكافية ق٣٦/١/١، ق١٠٩١/٢/٢ ، وشرح الشافية ٨٤/٤ .

ياما أميلح غزلانًا شدنَّ لنا

من هؤليائكن الضال والسَّمُر

ودخول حرف الجر على (نعم ، وبئس) مع أنهما فعلان كما في قول أعرابي ، وقد بشر بمولودة : " والله ما هي بنعم المولودة " وقول آخر : " نعم السير على بئس العير " [١] .

ولهذه الشواهد تواجيه مختلف فيها لكنها [٢] لا تمنع أن يكون الحمل على التقارض واحدًا منها :

جمع الفعل وتوحيد الاسم :

الجمع – كما هو معلوم – من خصائص الأسماء كالتأنيث والتصغير .

أما الفعل فلا يُثنى ولا يجمع على المشهور من لغة العرب غير أن بعضهم - فيما حكى البصريون [٣] – كان يقول : (ضربوني قومك) و (ضربنني نسوتك) و (ضرباني أخواك) فيلحق بالفعل علامة التثنية أو الجمع .

---

(١) ينظر الإنصاف ٩٧/١ مسألة ١٤ .

(٢) ينظر الخصائص ١٣٧/١ ، والإنصاف ١٤١/١-١٤٢ ، وستأتي الإشارة إلى أهمها في المبحث الخامس .

(٣) ينظر أوضح المسالك ٢ / ٩٨ .

وهي لغة طيئ وأزد شنوءة ، أو بني الحارث [١] ، وعليها جاء قولهم : (أكلوني البراغيث) [٢] وبه تعرف لدى النحاة ، ومن شواهدها قول شاعرهم [٣] :

يلومونني في اشتراء النخيـ

ـــل أهلي فكلُّهمُ ألـوَمُ

وعلى جانب آخر يوجد من الأسماء ما يلزم الإفراد في اللفظ كاسم الجمع ، وهو ما دل على متعدد ، ولم يجر على وزن من أبنية التكسير ، وله مفرد من معناه دون لفظه، أو من لفظه دون معناه نحو : إبل ، وقريش ، وصحب[٤] .

وكاسم الجنس الإفرادي ، وهو ما يصدق على القليل والكثير من جنس واحد بلفظ واحد نحو : ماء ،

---

(١) ينظر : الهمع ١ / ١٦٠ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢ / ٤١ ، وشرح المفصل ٣ / ٨٧ .

(٣) البيت من المتقارب ، وهو لأمية بن الصلت ، أو لغيره ، ويروى (قومي) بدلا من (أهلي) ، و (يَعْذَلُ) بدلا من (ألوَمُ) ينظر المصادر السابقة .

(٤) ينظر : الكتاب ١٢٤/٣ ، وشرح الكافية ق٦٥٧/١/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٣/٤ .

وهواء ، وتراب ، ومنه المصدر نحو : فهمٍ ، وإكرام ، واستقامة .

ومن شواهده [١] (ضيف) في قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ [٢] .

و(الخصم) في قوله تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴾ [٣] .

فإذا كان من الأفعال ما تدخله التثنية والجمع مع أنهما ليسا من خصائصها ، وكان من الأسماء ما يلزم الإفراد والتوحيد مع أن التثنية والجمع من خصائصها ، فهل ثمة ما يمنع أن يكون ذلك من التقارض ؟!

الوصف بالاسم والتسمية بالصفة :

إن من الأسماء ما ينوب عن الصفة ؛ فيكتسب حكما لم يكن فيه ، ومن الصفات ما يغلب عليه الاسمية؛ فيفقد بعض أحكامه والمسألة ـ عندي ـ من التقارض .

---

(١) ينظر شرح الكافية ق٢ / ١ / ٦٦٢ .

(٢) الذاريات ٢٤ .

(٣) سورة ص ٢١ .

ومن الضرب الأول : وقوع الجامد موقع المشتق في الخبر نحو : (الجندي أسد) ، وموقع الحال نحو : (بدت الفتاة قمرا) ، وموقع النعت نحو : (قابلت رجلا ذا علم) .

وشواهده كثيرة كقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الكِتَابُ﴾ [١] ، وقوله : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لاَ تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ..... ﴾ [٢] .

وقول هند بنت عتبة [٣] :

أفي السلم أعيارًا جَفَاءً وغِلظَةً

وفي الحرب أشباه الإماء العوارك

ومن الثاني [٤] : قولهم (الأبطح) لمسيل الوادي [٥] ؛ غلب عليه ، وكان صفة في الأصل للمنبطح على وجهه .

---

(١) البقرة ٢ .

(٢) النحل ٥١ .

(٣) البيت من الطويل . وأعيار جمع عير، وهو الحمار. العوارك: الحائضات ، ويروى (النساء) بدلا من (الإماء) ينظر : الكتاب ٣٤٤/١ ، والمقتضب ٢٦٥/٣ ، وشرح الكافية ق ٦٨٤/٢/١ ، والخزانة ٢٦٣/٣ .

(٤) ينظر : أوضح المسالك ١٦٥/١ ، والهمع ٨٥/١ .

(٥) ينظر : الصحاح (بطح) ٣٥٦/١ ، وشرح المفصل ٧/١ .

و(أسود) و(أرقم) للثعبان، وكانتا صفتين للشيء الأسود والمرقوم، أي المنقوط.

و(صاحب) و(راكب) غلبا على صاحب الغنم أو الملك، وكانتا صفتين للفاعل منهما عمومًا.

فلما انسلخت هذه الألفاظ عن الوصفية ، وهي الدلالة على معنى وصاحبه [١] ، فقدت بعض أحكامها ، فصارت لا تحمل ضميرا كالفعل ، ولا تعمل عمله ، ولا يصلح الوصف بها ، ولا وقوعها صلة لـ (أل) .

ومثل ذلك في الحمل على التقارض الأعلام المنقولة عن الوصف كحارث ، ومنصور ، ومحمد ، وما دخلته (أل) التي للمح الأصل كالعباس ، والضحاك ، والحسن ، والحسين.

تناوب اسم الفاعل والمصدر :

جاء في شرح الشافية [٢] : " وقد يوضع اسم الفاعل مقام المصدر نحو (قم قائمًا) أي : قيامًا ، كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل نحو (رجل عدل وصوم) ..... " .

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ١٩٥/٣ .

(٢) ١ / ١٧٦ .

ومن شواهد الأول قول الفرزدق [١] :

ألـم ترني عاهدت ربـي وإننـي
لبينَ رتـــاج قائمـــا ومقـــامِ
على حَلفة لا أشتِم الدهر مسلمًا
ولا خارجًا من فيَ زورُ كلامِ

قال سيبويه [٢] : " كأنه قال : ولا يخرج خروجا " .

ومن شواهد الثاني قول الخنساء [٣] :

ترتع مارتعتْ حتى إذا ادّكرتْ
فإنمـــا هـــي إقبـــالٌ وإدبـــارُ

قال سيبويه [٤] : " فجعلها الإقبال والإدبار كقولك : نهارك صائم وليلك قائم " .

---

(١) البيتان من الطويل . والرتاج : البيت العظيم . ينظر : ديوانه ٧٦٩ ، والكتاب ٣٤٦/١ ، والمقتضب ٢٦٩/٣ ، ٣١٣/٤ ، وشرح الشافية ١٧٧/١.

(٢) الكتاب ١/ ٣٤٦ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو وصف ناقة. ادّكرت: أي تذكرت ولدها ينظر ديوانها ٤٨ ، والكتاب ١ / ٣٣٧ ، والمقتضب ٣ / ٢٣٠ .

(٤) الكتاب ١ / ٣٣٧ .

يريد : أنه أخبر عنها بالمصدرين (إقبال وإدبار) وأنزلهما منزلة اسمي الفاعل : (صائم وقائم) .

وهو - في تقديري - تقارض ، وإن جاز إعراب الأول (خارجا) حالاً [١] ، وتوجيه الثاني على حذف مضاف ، أي : ذات إقبال وإدبار [٢] .

التخالف بين المفرد والجمع :

قد يطلق المفرد ويراد به الجمع [٣] ، كما قد يطلق الجمع ويراد به المفرد [٤] .

فمن الأول - وهو كثير - قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾ [٥] ، وقوله : ﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾[٦].

وكذلك قول الراجز[٧] :

*** في حلقكم عظمٌ وقد شَجِينا ***

---

(١) ينظر شرح الشافية ١ / ١٧٧ .
(٢) ينظر المقتضب ٣ / ٢٣٠ .
(٣) ينظر الكتاب ١ / ٢١٠ .
(٤) ينظر شرح الكافية ق٢ / ١ / ٦٥٥ .
(٥) الكهف ٥٠ .
(٦) مريم ٨٢ .
(٧) ينسب إلى المسيب بن زيد مناة الغنوي . وشجيَ بالعظم : غص به . ينظر : الكتاب ٢٠٩/١ ، والمقتضب ١٧٢/٢ ، وشرح المفصل ٢٢/٦ .

ومن الآخر [١] قولهم في عثنون [٢] البعير : (ذو عثانين) وفي مفرق الرأس : (مفارق) قال جرير [٣] :

قال العواذل ما لجهلك بعدما

شاب المفارق واكتسين قتيرا

فك المدغم وإدغام المفكوك :

ولعل من التقارض في الحكم أيضًا فك ما يجب إدغامه من المثلين ، وإدغام ما يجب فكه .

فالأول نحو قولهم [٤] : (صكّك الفرس) و (ضيت الأرض) و (عزُزت الناقة) أجروه مجرى غير المتصل في كلمة واحدة كـ (جعل لك) و (ضرب بكر) .

وهو جائز في الشعر بلا خلاف [٥] كقول قَعْنب بن أم صاحب [٦] :

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ٤٨٤ ، وشرح الكافية ق٢ / ١ / ٦٥٥ .
(٢) العثنون : شعيرات عند مذبح البعير والتيس . اللسان (عثن) ٤/٢٨١٠.
(٣) البيت من الكامل . والقتير : أصله من القتر وهو التراب ، والمراد الشيب . ينظر : ديوانه ٢٧٩ ، والكتاب ٣ / ٤٨٤ ، واللسان الموضع السابق .
(٤) ينظر : شرح ابن عقيل ٤/٢٤٩ ، وشرح الأشموني ٤/٣٤٨ ، وتهذيب التوضيح ٢ / ١٢٦ .
(٥) ينظر : الكتاب : ٣/٥٣٥ ، والمقتضب ١ / ١٤١ .
(٦) البيت من البسيط ، وهو في الكتاب ٣/٥٣٥ ، والمقتضب ١/١٤٢ ، ٢٥٣ ، ٣/٣٥٤ ، والخصائص ١/١٦١ ، والمنصف ١/٣٣٩ .

مهلا أعاذلَ قد جربتِ من خُلُقي

أني أجود لأقوام وإن ضننوا

والثاني نحو قولهم (ضربَّكر) و (جعلَّك) .

قال ابن جني [١] : " هذا مُشَبَّه في اللفظ بـ (شدَّ ، ومدَّ، واستعدَّ ، ونحوه مما لزم فلم يفارق " أي : مما لزم إدغامه فلم يفك .

وهو جائز اتفاقًا مادام المثلان في كلمتين ، وليسا همزتين ، ولا ما قبلهما ساكنا غير لين [٢] ، وبه قرأ أبو عمرو (ت ١٥٩ هـ) [٣] نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذا الذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ ﴾ [٤] بإدغام العين في مثلها ، وقوله تعالى : ﴿ لا أبْرَحُ حَتَى أبْلُغَ مَجْمَعَ البَحْرَيْن ﴾ [٥] بإدغام الحاء في مثلها ، وقوله تعالى : ﴿ أرَأيْتَ الذِي يُكَذِّبُ بالدِّين﴾ [٦] بإدغام الباء في مثلها . ويتحتم صوتيًا تسكين الأول قبل إدغامه .

---

(١) الخصائص ٣ / ٨٩ .

(٢) ينظر : شرح الشافية ٢٤٦/٣ ، وشرح الأشموني ٣٤٥/٤ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ١٣٦/١٠ ، وشرح الشافية ٢٤٦/٣ ، والإقليد ٢١٦٢/٤ وما بعدها .

(٤) البقرة ٢٥٥ .

(٥) الكهف ٦٠ .

(٦) الماعون ١ .

المبحث الرابع

من دلالات التقارض في النحو

إن جملة ما يُعرف لهذه الظاهرة في إطار النحو إحدى عشرة مسألة انفرد بها ابن هشام ، فذكر عشرًا منها في مغنى اللبيب على ما سبق في المبحث الأول ، وواحدة في أوضح المسالك ، وستأتي حالا .

وهذه ثلاث مسائل من بينها واحدة لم ينص عليها ، ولعلها تكفي لبيان طريقتهم في تناول الظاهرة من جهة ، والاجتهاد في تجلية ملامحها الدلالية من جهة أخرى . وقد أجملتها في النقاط الآتية :

١- قال ابن مالك :

*** واللاء كالذين نزرا وقعا ***

فشرحه ابن هشام بقوله [١] : " وقد يتقارض الألى واللائى ، قال :

*** محاحبها حب الألى كن قبلها ***

---

(١) أوضح المسالك ١/١٤٤ ـ ١٤٦ .

أي حب اللاتى ، وقال :

فمـا آباؤنـــا بأمـــن منـــه

علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

أي الذين "

ثم شرح الشيخ خالد قول ابن هشام المتقدم : " وقد يتقارض الألى واللائى " ، بقوله [١] : " فيقع كل منهما مكان الآخر .. " .

هكذا مما يفهم منه أن المسألة محض لغة وحسب .

والذي أراه أن إطلاق (الألى) على جمع الإناث مع أن الأصل فيه لجماعة الذكور لا يخلو من معنى يريده الشاعر؛ وهو وصف النساء اللائى كان يعرفهن قبل محبوبته الحالية بشيء مما يختص به الرجال تقليلا لحسنهن إلى جانب حسنها .

وكذلك البيت الثاني عندما استعمل (اللاء) لجماعة الذكور ، والأصل أن تكون لجمع الإناث ؛ يريد تعظيم فضل ممدوحه بالقياس إلى فضل آبائه ، أو لأن القيام على شأن الأطفال في المهد من عمل النساء أصلا ، فلما تبادر ذلك إلى ذهنه انطلق به لسانه .

---

(١) التصريح ١٣٣/١ .

وفي الأدب العربي أمثلة تؤيد ما ذهبت إليه ، وأن اختلف اللغويون والنقاد في توجيهها كمسألة (نواكس) المشهورة في قول الفرزدق [١]:

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم

خُضُعَ الرقاب نواكسَ الأبصار

٢- ولا يمتنع عندي أن يكون منه ما هو معروف في باب الموصول من مجيء (مَن) لغير العالم مع أن الأصل أن تكون للعالم ، ومجيء (ما) للعاقل مع أن الأصل أن تكون لغير العاقل أو العالم كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لاَ يَسْتَجِيبُ لَهُ ..... ﴾ [٢] ، وقوله : ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ..... ﴾ [٣] .

وبيانه في الأول : أنهم أنزلوا غير العالم غباءً، وهي الأصنام منزلة العالم ، أو شبهوه به ، وهو الله (عز وجل) .

وفي الثاني : أريدت الأنواع لا الإناث ، أو لوحظت صفاتهن كالبكارة والثيوبة [٤] .

---

(١) البيت من الكامل ، وهو في ديوانه ٣٧٦ ، والكتاب ٦٣٣/٣ ، والمقتضب ١٢١/١ ، والكامل ٢٦٢ ، وشرح المفصل ٦٥/٥ ، والخزانة ٩٩/١ .

(٢) الأحقاف ٥ .

(٣) النساء ٣ .

(٤) ينظر تفسير الكشاف ٢٤٤/١ ، ٤٤٢/٣ ، وأوضح المسالك ١٤٧/١، ١٥٠، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٥١/١، ١٥٣.

٣- والتقارض بين (إلا) و (غير) أشهر ما يعرف من هذه الظاهرة ، وأقدم ما صُرح فيه بلفظ (التقارض) في غير حروف الجر ، وحروف النسق .

أعني بذلك ما تقدم في المبحث الأول من قول الزمخشري [١] : " واعلم أن (إلا) و (غيرًا) يتقارضان ما لكل واحد منهما " .

والمقصود بتقارضهما [٢] : إعراب (غير) بما يستحقه المستثنى بـ (إلا) مع أن الأصل في (غير) أن يوصف بها .

وإعراب (إلا) ومدخولها بما تستحقه (غير) مع أن الأصل في (إلا) أن يستثنى بها .

قال السيوطي (ت ٩١١ هـ) [٣] : " قد تحمل إحداهما على الأخرى ، فيوصف بـ (إلا) ويستثنى بـ (غير) ... " .

فمن الوصف بـ (إلا) قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [٤] .

---

(١) المفصل ٧٠ ، وشرحه لابن يعيش ٨٨/٢ ، والإقليد ٥٨٢/٢ .
(٢) ينظر: شرح اللمع ٤٩٧/٢ ، وشرح الأشموني ٥٥/٢ .
(٣) الهمع ٢٢٩/١ .
(٤) الأنبياء ٢٢ .

قال المبرد (ت ٢٨٥ هـ) [١] : " المعنى - والله أعلم : لو كان فيهما آلهة غيرُ الله " وعليه أجمع النحاة والمفسرون[٢] .

ومن الاستثناء بـ (غير) قوله (ﷺ) : " فإن الله لم يضع داءً إلا وضع له دواءً غيرَ داء واحد : الهرم"[٣] .

قال العكبري (ت ٦١٦ هـ) [٤] : " لا يجوز في (غير) هنا إلا النصب على الاستثناء من (داء) ... " .

ولا يخلو هذا التقارض بطبيعة الحال من جانب دلالي؛ ففي الوصف بـ (إلا) إشعار بإخراج الثاني من الأول زيادة على المعنى الظاهر ، وهو الوصف بالمغايرة .

---

(١) المقتضب ٤ / ٢٠٨ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للزجاج ٣ / ٣٨٨ ، وإعرابه للنحاس ٣٦٩/٢ ، ومشكل إعرابه ٤٧٨/٢ ، والبيان ٢٣٩/٢ ، وإملاء ما من به الرحمن ١٣١/١ .

(٣) الحديث في مسند الإمام أحمد ٤ / ٢٧٨ .

(٤) إعراب الحديث النبوي ٦٧ .

وفي الاستثناء بـ (غير) تلميح بصفة المغايرة بين المستثنى والمستثنى منه فضلا عن معنى الاستثناء أصلا ، وهو إخراج ما بعدها مما قبلها [١] .

وذلك لأن " الأصل في (غير) أن يستثنى بها الصفة ، والأصل في (إلا) أن يستثنى بها الاسم " قاله الأصفهاني (ت٥٤٣ هـ) [٢] .

---

(١) ينظر : ثمار الصناعة ٤٢٩ ، وشرح المفصل ٢ / ٨٩ .

(٢) شرح اللمع ٢ / ٤٩٧ .

المبحث الخامس

من دلالات التقارض في الصرف

أكثر ما يقع التقارض في مسائل التصريف بين الأوزان والصيغ ، وأشهر ما يفسر به الميل إلى الخفة[١] .

وهذا في حد ذاته منحى دلالي ، غير أن ما يُراقب من التزاوج بين الأبنية ، والتفاعل بين الألفاظ والمعاني على نحو ما يُجتهد في تسميته بالتداخل ، أو التقارض إنما يصدر عن خلفية اجتماعية تنم عن تلقائية تتمتع بها اللغة في الاستجابة لعملية التأثير والتأثر فيما بينها .

وهذه مسائل من التي مضت أتصور حصر ما تنطوي عليه من المعاني في ثلاث دلالات :

الجمع بين المعنيين :

والمقصود اتساع السياق لدلالة اللفظ على معنيين ، فليس كل ما ورد من وضع بناء مكان آخر يعد انحرافًا للصيغة عن مدلولها .

---

(١) ينظر : الخصائص ١ / ٤٩ .

ومن ذلك :

١- التقارض بين بناءي الفاعل والمفعول : وجهه الصرفيون على ما وضعوه سلفًا من حدود فاصلة بين مدلوليهما في كل الأحوال .

وهو تناول لا يخلو أحيانًا من التضييق والمصادرة ، فمقبول أن يراعى ذلك في مواضع اللبس ، فلا يقال مثلاً (ضاربٌ) بمعنى (مضروب) في نحو (زيدٌ ضارب أخاه) ولا (مضروب) بمعنى (ضارب) في نحو (رأيت مضروبًا على رأسه يبكي) .

ولعل منه قوله تعالى : ﴿ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ ﴾ [١] .

قال ابن ولاد (ت ٣٣٢هـ) [٢] : " لا يجوز في قول أحد: إن (من رحم) يكون بدلا من (عاصم) لأنه إن أبدل منه صار (من رحم) يعتصم به من الله ، وهذا محال " .

وليس مقبولاً - في رأيي - أن نتقيد دائمًا بهذه الحدود الفاصلة ؛ لأن المقام ربما يتسع للمعنيين .

---

(١) هود ٤٣ .

(٢) الانتصار لسيبويه ١٦٥ .

والتعبير في الآيات التي تقدمت [١] باسم الفاعل عن المفعول ، أو باسم المفعول عن الفاعل إنما هو للجمع بين المدلولين .

فـ (عيشة راضية) [٢] أي : عمن يعيش فيها ، وهو مرضي بها ، فكلاهما راضٍ عن صاحبه ، ومرضي به في حالة من كمال الرضا وتمامه .

والتمايع بين مدلولي الفاعل والمفعولية ملحوظ في الفعل اللازم لضعفه.

ومنه عندي (زمن خميص) في قوله [٣] :

كلوا في بعض بطنكُمُ تعفُّوا

فإن زمانكم زمن خميصُ

فوصفُ الزمن بالخمص ، وهو الجوع تشخيص له كوصف المعيشة بالرضا ، والغرض إشاعة الإحساس بتأثر

---

(١) في المبحث الثاني .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ القارعة ٧ .

(٣) البيت من الوافر ، ولم يعرف قائله ، ينظر : الكتاب ٢١٠/١ ، والمقتضب ١٧٢/٢ ، وشرح المفصل ٢٢/٦ . والاستشهاد بالبيت على أن (خميص) من (خمص) المتضمن معنى (جاع) اللازم ، وهو ظاهر البيت أما إذا كان على بابه من قولهم (خمصه الجوعُ) فلا .

المعيشة والزمن بحال من يعيش فيهما ، وهو النعيم في الآية، والمخمصة في البيت .

وفي إسناد الحفر إلى (الحافرة) [١] إشعار بوقوع الفعل ذاتيًا ، ومن ثَمَّ حتمية وجود الحفرة ، وجاهزيتها لمن سيُلقي فيها .

فالمعنى جامع للفاعلية المستوحاة من إسناد الحدث إلى ذاته ، وللمفعولية المفهومة من حقيقة الحفر واقعيًا .

وفي (ماء دافق) [٢] إيماءة لطيفة إلى القذف المصاحب للدفق ، فليس في الصيغة انحراف في المدلول عن بابها ، إنما هي دلالة جامعة للمعنيين : الفاعلية الباطنة في تدافع الماء كأنما يدفُق بعضه بعضًا ، والمفعولية الظاهرة من حيث الواقع .

ومثله ـ فيما أرى ـ قولهم (سِرٌّ كامن) [٣] والظاهر (كمين) بمعنى (مكمون) أرادوا المبالغة في كتمان السر ،

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾ النازعات ١٠ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾ الطارق ٦ .

(٣) أساس البلاغة (كمن) ٥٥١ .

فتعمدوا نسبة (الكمون) إليه كأنه حاصل منه لا من حامله ، فلا رجاء في البوح به .

كما يمكن حمل (الدفق) على الإسناد إلى (الماء) مجازا ، والمراد صاحب الدفق ، كأنه قيل : من ماء دافقه صاحبه على حد من يقول : (هذا سؤال يبحث عن جواب) بينما الذي يبحث عن الجواب في الحقيقة صاحب السؤال ، فكأنه قيل : (سؤال يبحث صاحبه عن جواب) .

وهو قريب من مذهب سيبويه في توجيهه على النسب، أي : ذي دفق [١] .

وكذلك (وعده مأتيا) [٢] ، و (حجابًا مستورًا) [٣] فيهما توكيد لوقوع الحدث بالقوة ، فلا (الوعد) آتٍ باختياره ، ولا (الحجاب) مستور بإرادته .

وهذا معنى المفعولية فيهما ، أما الفاعلية فعلى ما درجوا عليه من القول : (وعدٌ آتٍ) و (حجابٌ ساترٌ) .

---

(١) ينظر الكتاب ٣ / ٣٨٢ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا ﴾ مريم ٦١ .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴾ الإسراء ٤٥ .

٢- التقارض بين بناءي الفاعل والصفة المشبهة به إنما يكون للجمع بين المعنيين في ذات واحدة .

فقولهم مـــثلاً (عفيف) لفاعل العفة لا يراد به تجدد الصفة دائمًا .

وقولهم (طاهر القلب) لمن هذه سجيته لا يراد به ثبوتها دائمًا .

والدليل أن كل صفات الله تعالى قديمة لازمة بما وافق منها بناءً للفاعل .

٣- تناوب اسم الفاعل والمصدر : فقولهم (قم قائمًا) [١] ، و(هذا رجل صومًا) ينطوي على الجمع بين توكيد الحدث ، وبيان الهيئة .

التمحل للحدث أو الزمن :

تحايل في التركيب لحضور أحدهما في المعنى، ومنه توحيد الاسم وتصغير الفعل : فربما يكون مقبـــولاً أن يوجه اقتران اسم الفاعل بنون التوكيد على الضرورة التي سوغ لها

---

(١) يراجع المبحث الثالث .

التشبه بالمضارع [١] . وأن يحمل تصغير فعل التعجب " على باب أفعل الذي للمفاضلة " [٢] أو نحوه .

لكن يبقى المعنى الكامن وراء ذلك ، وهو - عندي - التمحل للحدث أو الزمن ، والتحايل على حضور ما غاب منهما عن التركيب .

فمعلوم أن هذه النون لا تلحق من الحدث إلا ما دل على مستقبل ، ولذا يؤكد بها الأمر مطلقًا ، وتأبى على المضارع إن كان حالاً [٣] .

والشائع أن تنوين اسم الفاعل دليل على استقباله [٤] .

وهذا صحيح متى كان التنوين للقطع عن الإضافة ، وانتصاب ما بعده مفعولاً به كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ۞ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ .. ﴾ [٥] .

---

(١) ينظر الخصائص ١٣٧/١ ، وشرح الكافية ق١٤٤٥/٢/٢ ، وشرح الأشموني ٤١/١.

(٢) الإنصاف ١ / ١٤١ .

(٣) ينظر مثلاً الجني الداني ١٤٢ .

(٤) ينظر الكتاب ١٣٠/١ ، ومعجم الأدباء ١٣ / ١٧٧ ، والكوب الدري ٢١٩ ـ ٢٢٠ .

(٥) الكهف ٢٣ ، ٢٤ .

وأما تنوينه في غير ذلك فيحتاج للدلالة على المستقبل إلى قرينة أخرى .

وهذه القرينة هنا هي النون في قوله :

*** أقائلن أحضروا الشهودا ***

وقوله [١] :

*** أشاهرن بعدنا السيوفا ***

فهو توكيد صوري لاسم الفاعل فيهما ـ، لكنه يتعداه إلى الزمن الكامن فيه للدلالة على المستقبل .

ولا يغني عنه فعل الأمر بعده في الأول لأنه يمكن أن يقال : (أقائلن أحضرتم الشهودا) .

كما لا يفيد نصب (السيوفا) في الثاني باسم الفاعل لانعدام القطع عن الإضافة للفصل بالظرف بينهما .

وكذلك التصغير اللفظي في نحو قوله [٢] :

*** ياما أميلح غزلانا شدن لنا ***

---

(١) هذا الرجز والذي قبله سبق تخريجهما في المبحث الثالث .

(٢) مضى في المبحث الثالث .

يظهر في الفعل تمحلا لحضور المصدر بذكر شيء من لوازمه لما تعذر ذكره مع الفعل الجامد [١] .

وإذًا التدليل الذي يفهم من تصغير الفعل يتوجه في الحقيقة إلى (ملاحة الغزلان) وهي نفسها المتعجب منها .

التفخيم والتهميش :

قد يلمح تفخيم المعنى ، أو تهميشه من اللفظ الوارد على خلاف ما وضع له ، أو على غير الشائع في استعماله ، ومنه :

١- التقارض بين أبنية القلة والكثرة : ففي التعبير عن الشيء القليل بالعدد الكثير تفخيم للمعدود ، وعكسه صحيح .

فقوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [٢] . فيه تعظيم للمدة المفروضة لعدة المطلقة ، وتشديد على حرمة نكاحها قبل انقضائها كاملة ، وتوسيع لفرصة استمرار العقد إذا كان الطلاق رجعيًا .

وفي قوله تعالى:﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ

---

(١) ينظر الإنصاف ١ / ١٣٩ .

(٢) البقرة ٢٢٨ .

اللَّهِ﴾[١] تهميش حسن لعدد الأقلام روعي فيه خبرة الناس ، إذْ واقع الحال أن القلم الواحد يكفي لتسطير صحف عدة .

وروعي فيه عدد المصادر التي يُستمد منها الحبر الذي يكتب به في قوله : (والبحرُ يمده من بعده سبعة أبحر) كيلا يكون المداد المستعمل أقل من الأدوات التي تستعمله .

بل استغنى عن ذكر الأقلام في آية أخرى ، وهي قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾[٢] .

كما روعي فيه الحقيقة العلمية التي ربما لم يكن العرب على دراية بها حينذاك ، وهي أن عدد الأبحر في العالم لا تتجاوز سبعة .

ومع ذلك يظل المقام للكثرة الذي يدل عليها التنكير في قوله (من شجرة) ومن العدد (سبعة) الذي تستعمله العرب للمبالغة في الآحاد كالسبعين في غيره ، ومن السياق العام للآيتين .

---

(١) لقمان ٢٧ .

(٢) الكهف ١٠٩ .

٢- الجمع اللفظي في لغة من قالوا : (أكلوني البراغيث) مثل التعبير بالكثير عن القليل في الدلالة على التفخيم ، إذ يُلحظ تعظيم الحدث فيما لحقته علامة التثنية ، أو الجمع من الأفعال كقولهم (ضرباني أخواك) و (ضربوني قومك) و (ضربنني نسوتك) فضلاً عن النزوع إلى التوطئة للمسند لفتًا لانتباه المخاطب .

ومنه على وجهٍ قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ [١] وقوله : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [٢] .

فإذا صح ذلك دل على تهويل العمى ، والصَّمَم ، والظلم ، وإن فسر سيبويه المسألة بأنهم " أردوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث " [٣] .

٣- التخالف بين المفرد والجمع من هذا الباب أيضًا ، ففي قولهم (مفارق الرأس) و (عثانين البعير) [٤] اتساع للمعنى ملحوظ فيه تفرق الشعر ، أو كما قال سيبويه [٥]، "كأنهم سموا كل موضع مفرقًا " .

---

(١) المائدة ٧١ .
(٢) الأنبياء ٣ .
(٣) الكتاب ٤٠/٢ .
(٤) يراجع المبحث الثالث .
(٥) الكتاب ٣ / ٤٨٤ .

وفي قولهم (كلوا في بعض بطنكم) [١] و (في حلقكم عظم) [٢] اختزال للفظ طلبًا للخفة ، وإن فُسر على أمن اللبس ، أو كراهة التقاء جمعين فيما دل على متعدد واتصل به ضميره [٣] .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾ [٤] بدلا من (أعداء) فعلى معنى الاتحاد في العداوة ، وكذلك يقال فيما أشبهه .

---

(١) بعض بيت مضى في أول هذا المبحث .

(٢) بعض بيت مرَّ في المبحث الثالث .

(٣) ينظر : شرح المفصل ١٥٥/٤ ، ١٥٧ ، ٦ / ٢٢ .

(٤) الكهف ٥٠ .

الخاتمـــة

لعلني قدمت في هذا البحث رؤية جديدة للتقارض تتلخص في النتائج الآتية :

١- استدعاء فكرته إلى ميدان الصرف يفتح آفاقًا رحيبة لدراسة الظاهرة .

٢- لم يكن (التقارض) سوى محض كلمة تلفظ بها الزمخشري في المفصل ، فتلقفها ابن هشام ، وعقد لها بابًا في مغنى اللبيب ؛ فإليه يرجع فضل السبق في رصد الظاهرة، وعد التقارض من مباحث النحو .

٣- التقارض والتعاقب كلاهما بمعنى واحد، ومع أن الأخير أقدم استعمالاً في التراث النحو من الأول لكنه لم يكن يطلق إلا على ما وقع منه في حروف الجر غالبًا ، والعطف أحيانًا.

٤- نال التعاقب في الحروف ، أو التقارض بينها حظًا من اهتمام القدامى والمحدثين لم يلقه في غيره .

٥- لم تعرف دراسة التقارض طريقها إلى المجال الصرفي ، ولم تلقَ العناية في الجانب الدلالي قبل هذا البحث .

٦- مسائل التقارض لا تنحصر فيما جمعه ابن هشام من أبواب النحو ، ولا فيما قدمته من أبنية التصريف ، وإنما تظل الفكرة مطروحة بظلالها الدلالية في المجالين.

٧- في التحليل الدلالي معاجلة لتركيب الألفاظ على المعاني فيما خرج عن غالب الاستعمال من تبادل الأوزان في المحالّ، والتقارض بينها في الأحكام .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

- الأزهية في علم الحروف للهروي – تحقيق عبد المعين الملوحي – دمشق ١٣٩١هـ – ١٩٧١ .
- أساس البلاغة للزمخشري – دار صادر – بيروت ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م .
- الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري - تحقيق عبد الإله نبهان – دار الفكر المعاصر – بيروت ، ودار الفكر دمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م .
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس – تحقيق د. زهير غازي زاهد – مطبعة العالي – بغداد .
- الاقتراح في علم أصول النحو – قراءة وتعليق د. محمود سليمان ياقوت – دار المعرفة الجامعية ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م .
- الإقليد شرح المفصل لتاج الدين الجندي – تحقيق محمود أحمد علي الدراويش– مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية– الطبعة الأولى١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م.

- أمالي ابن الشجري – دار المعرفة بيروت .
- إملاء ما من به الرحمن للعكبري – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد – تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان – مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لكمال الدين الأنباري – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – دار الجبل .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت .
- البحر المحيط لأبي حيان – دار الفكر – الطبعة الثانية ١٩٨٣م .
- بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها – إصدار كلية اللغة العربية بالرياض – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري – تحقيق د. عبد الله عبد الحميد طه – الهيئة المصرية العامة لكتاب ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك – تحقيق محمد كمال بركات – دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م .

- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري – مراجعة لجنة من العلماء – دار الفكر – بيروت .
- تفسير التسهيل (كتاب التسهيل لعلوم التنزيل) لابن جزي – إشراف لجنة تحقيق التراث – دار الكتاب العربي – بيروت ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- تفسير الكشاف = (الكشاف عن حقائق التنزيل) للزمخشري – دار المعرفة – بيروت .
التقارض بين اللفظين في النحو العربي – د . عبد الله الزنكلونى – ظافر للطباعة – الزقازيق الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
- ثمار الصناعة في علوم العربية لأبي عبد الله الدينوري – تحقيق د. محمد بن خالد الفاضل – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١١هـ – ١٩٩١م .
- الجمل في النحو للخليل بن أحمد – تحقيق د. فخر الدين قباوة – مؤسسة بيروت – الرسالة – الطبعة الأولى – ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م .
- جمهرة اللغة لابن دريد – مكتبة المثنى – بغداد .
- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي – تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١٣هـ –

١٩٩٢م.
- حاشية الأمير علي المغني = مغني اللبيب لابن هشام بحاشية الأمير .
- حاشية الصبان = شرح الأشموني بحاشية الصبان .
- خزانة الأدب للبغدادي – تحقيق عبد السلام هارون – دار الكتب للطباعة والنشر .
- الخصائص لابن جني – تحقيق محمد علي النجار – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- ديوان جرير بشرح محمد حبيب – تحقيق د. نعمان محمد أمين طه – دار المعارف .
- ديوان الخنساء – دار صاد ، ودار بيروت ١٣٨٣ هـ .
- ديوان رؤبة – مجموعة أشعار – عناية وليم الورد – دار الآفاق الجديدة – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٧٩م .
- ديوان الفرزدق – نشر الصاوي ١٣٥٤ هـ .
- شذا العرف في فن الصرف تأليف أحمد الحملاوي .
- شرح الأشموني على الألفية بحاشية الصبان – دار إحياء الكتب العربية – عيسى الحلبي .
- شرح التصريف للثمانيني – تحقيق د. إبراهيم سليمان البعيمي – مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .

- شرح التصريف العرى للتفتازاني – تحقيق د. عبد العال سالم مكرم – المكتبة الأزهرية للتراث – الطبعة الثامنة ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .
- شرح شافية بان الحاجب لرضى الدين – تحقيق الأستاذ محمد نور الحسن ، ومحمد الزفراف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- شرح ابن عقيل على الألفية – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – نشر دار التراث – القاهرة – الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- شرح اللمع للأصفهاني – تحقيق د. إبراهيم محمد أبو عبادة – مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .
- شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش – عالم الكتب – بيروت .
- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش – تحقيق فخر الدين قباوة – المكتبة العربية بحلب – الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م .
- الصحاح للجوهري – نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ – الهيئة المصرية لكتاب ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨م .

- القاموس المحيط للفيروز آبادي – دار الجيل – بيروت .
- الكتاب لسيبويه – تحقيق عبد السلام هارون – عالم الكتب – الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- الكامل للمبرد – تحقيق وليم رايت – ليبك وكمبردج ١٨٤٠هـ – ١٨٩٢م .
- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية لجمال الدين الإسنوي – تحقيق د. محمد حسن عواد – دار عمار للنشر – الأردن – الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
- لسان العرب لابن منظور – دار المعارف – القاهرة .
- المزهر في علوم اللغة للسيوطي – تحقيق محمد أبو الفصل إبراهيم وآخرين – مكتبة دار التراث – القاهرة – الطبعة الثالثة .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل – المكتب الإسلامي ، ودار صادر – بيروت .
- مشكل إعراب القرآن لمكي – تحقيق د. حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج – تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي – عالم الكتب – الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

- معجم الأدباء لياقوت – دار المأمون .
- مغنى اللبيب لابن هشام بحاشية الأمير – دار إحياء الكتب العربية ٠ عيسى الحلبي .
- المفصل في علم العربية للزمخشري – دار الجيل – بيروت – الطبعة الثانية .
- مقاييس اللغة لابن فارس – تحقيق عبد السلام هارون – دار الكتب العلمية .
- المقتضب للمبرد – تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – عالم الكتب – بيروت .
- من أسرار اللغة – د. إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية – الطبعة الثامنة – ٢٠٠٣م .
- المنصف لابن جني – تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين – وزارة المعارف العمومية – الطبعة الأولى ١٣٧١هـ – ١٩٥٤م .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري – تحقيق د.محمد سالم محيسن – مكتبة القاهرة .
- همع الهوامع بشرح جمع الجوامع للسيوطي – دار المعرفة – بيروت .

ملخص البحث

هذا البحث قراءة جديدة للأبنية الصرفية ، وما تنطوي عليه من دلالات تحت عنوان : ظاهرة التقارض(أبعاد صرفية ، وملامح دلالية) .

وتنهض فكرته على استدعاء التقارض إلى المجال الصرفي ، ومعالجة مسائله دلاليا . وقد أسفرت عن نتاج أهمها :

أن فضل السبق في رصد الظاهرة يرجع لابن هشام في مغنى اللبيب ، وقد ظل موضوعه محصورا في الدراسة النحوية ، وتعاقب الحروف ولم يعرف طريقه إلى الدرس الصرفي ، ولم يلق العناية في الجانب الدلالي قبل هذا البحث.

كما تبين أن في التحليل الدلالي معالجة لتركيب الألفاظ على المعاني فيما خرج عن غالب الاستعمال من تبادل الأوزان في المحال ، والتقارض بينها في الأحكام .

Summary

The research is a new reading of the morphological syntax and what do they include of meanings under the title of: The phenomenon of exchanging (morphological dimensions, and semantic features).Its idea is based upon calling exchanging to the morphological field and processing its problems semantically, its most important results are:

Ibn Hisham was the first one who dealed with the phenomenon in his book Mogni Al Labeeb, its subject remained confined in grammatical studies, and the succession of prepositions and couplings, It did not know its way to the morphological studies and receive such attention in the semantic field before is research.

It appeared that in semantic analysis there's a treatment for the structure of words and their meanings in what is irregular from common usage, such as exchanging meters in places and exchanging between them in rules.